الاغتيال الاقتصادى للأمم

إعترافات قرصان اقتصاد

المشرف العام
د. أحمد مجاهد

اللجنة العليا
أ. إبراهيم أصلان
د. أحمد زكريا الشلق
د. أحمد شوقى
أ. طلعت الشايب
أ. عبلة الرويني
أ. علاء خالد
أ. كمال رمزى
د. محمد بدوى
د. وحيد عبد المجيد

تصميم الغلاف
وليد طاهر

الإشراف الفنى
على أبو الخير
صبرى عبد الواحد

تنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

الاغتيال الاقتصادى للأمم

إعترافات قرصان اقتصاد

جون بركنز

بركنز، جون.
الاغتيال الاقتصادى للأمم: اعترافات قرصان اقتصاد/ جون بركنز، ترجمة ومراجعة: مصطفى الطنانى، عاطف معتمد؛ تقديم شريف دلاور .ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.
٢٧٦ ص؛ ٢٤ سم(مكتبة الاسرة ، سلسلة إنسانيات).
تدمك ٢ـ ٢٤٢ ـ ٢٠٧ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨
١ ـ الاقتصاد.
(أ) الطنانى، مصطفى (مترجم ومراجع).
(ب) معتمد، عاطف (مترجم ومراجع مشارك)
(جـ) دلاور، شريف (مقدم)
(د) العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٩٠٧٩ / ٢٠١٢
I.S.B.N 978- 977- 207-242-2
ديوى ٣٣٠

توطئة

مشروع له تاريخ

مشروع «**القراءة للجميع**» أى حلم توفير مكتبة لكل أسرة، سمعنا به أول مرة من رائدنا الكبير الراحل توفيق الحكيم.

وكان قد عبر عن ذلك فى حوار أجراه معه الكاتب الصحفى منير عامر فى مجلة «صباح الخير» مطلع ستينيات القرن الماضى، أى قبل خمسين عامًا من الآن.

كان الحكيم إذًا هو صاحب الحلم، وليس بوسع أحد آخر، أن يدعى غير ذلك.

وهو، جريًا على عادته الخلاقة فى مباشرة الأحلام، تمنى أن يأتى اليوم الذى يرى فيه جموعًا من الحمير النظيفة المطهمة، وهى تجر عربات الكارو الخشبية الصغيرة، تجوب الشوارع، وتتخذ مواقعها عند نواصى ميادين المحروسة، وباحات المدارس والجامعات، وهى محملة بالكتب الرائعة والميسورة، شأنها فى ذلك شأن مثيلاتها من حاملات الخضر وحبات الفاكهة.

ثم رحل الحكيم مكتفيا بحلمه.

وفى ثمانينيات القرن الماضى عاود شاعرنا الكبير الراحل صلاح عبد الصبور التذكير بهذا الحلم القديم، وفى التسعينيات من نفس القرن، تولى الدكتور سمير سرحان تنفيذه تحت رعاية السيدة زوجة الرئيس السابق. هكذا حظى المشروع بدعم مالى كبير، ساهمت فيه، ضمن من ساهم، جهات حكومية عدة، وخلال عقدين كاملين صدرت عنه مجموعة هائلة من الكتب، بينها مؤلفات ثمينة يجب أن نشكر كل من قاموا باختيارها، إلا أنه، للحقيقة ليس غير، حفل بكتب أخرى مراعاة لخاطر البعض، وترضية للآخر، ثم إن المشروع أنعش الكثير من متطلبات دور النشر، بل اصطنع بعضها أحيانًا.

وبعد ثورة ٢٥ يناير والتغيرات التى طرأت توقفت كل الجهات الداعمة لهذا المشروع الثقافى عن الوفاء بأى دعم كانت تحمست له عبر عقدين ماضيين، سواء كانت هذه الجهات من هنا، أو كانت من هناك.

ولم يكن أمام اللجنة إلا مضاعفة التدقيق فى كل عنوان تختار، وسيطر هاجس الإمكانات المحدودة التى أخبرتنا بها الهيئة فى كل آن.

والآن لم يبق إلا أن نقول بأن هذه اللجنة كانت وضعت لنفسها معيارًا موجزًا:

جودة الكتاب أولاً، ومدى تلبيته، أولاً أيضًا، لاحتياج قارئ شغوف بأن يعرف، ويستمتع، وأن ينمى إحساسه بالبشر، وبالعالم الذى يعيش فيه.

واللجنة لم تحد عن هذا المعيار أبدًا، لم تشغل نفسها لا بكاتب، ولا بدار نشر، ولا بأى نوع من أنواع الترضية أو الإنعاش، إن لم يكن بسبب التربية الحسنة، فهو بسبب من ضيق ذات اليد.

لقد انشغلنا طيلة الوقت بهذا القارئ الذى انشغل به قديمًا، مولانا الحكيم.

لا نزعم، طبعًا، أن اختياراتنا هى الأمثل، فاختيار كتاب تظنه جيدًا يعنى أنك تركت آخر هو الأفضل دائمًا، وهى مشكلة لن يكون لها من حل أبدًا. لماذا؟

لأنه ليس هناك أكثر من الكتب الرائعة، ميراث البشرية العظيم، والباقى.

رئيس اللجنة

إبراهيم أصلان

المحتويات

الموضوع — الصفحة

مقدمة الطبعة العربية ---- ٩
مقدمة المؤلف ---- ١٧
تصدير ---- ٢٣

الجزء الأول ١٩٦٣-١٩٧١ ---- **٢٩**
الفصل الأول: مولد قرصان اقتصاد ---- ٢٩
الفصل الثاني: معا حتى الموت ---- ٣٧
الفصل الثالث: إندونيسيا: دروس لقرصان الاقتصاد ---- ٤٥
الفصل الرابع: حماية بلد من الشيوعية ---- ٤٩
الفصل الخامس: عقد مع الشيطان ---- ٥٥

الجزء الثاني من ١٩٧١- ١٩٧٥ ---- **٦١**
الفصل السادس: دوري كباحث ---- ٦١
الفصل السابع: محاكمة الحضارة ---- ٦٥
الفصل الثامن: يسوع، رؤية مختلفة ---- ٧١
الفصل التاسع: فرصة العمر ---- ٧٥
الفصل العاشر: رئيس وبطل بنما ---- ٨١
الفصل الحادي عشر: قراصنة في منطقة القناة ---- ٨٧
الفصل الثاني عشر: جنود وبغايا ---- ٩١
الفصل الثالث عشر: محادثات مع الجنرال ---- ٩٥
الفصل الرابع عشر: فترة جديدة ومشئومة في التاريخ الاقتصادي ---- ١٠١
الفصل الخامس عشر: المملكة العربية السعودية وعمليات غسيل الأموال ---- ١٠٥
الفصل السادس عشر: التستر على أسامة بن لادن وتمويله ---- ١١٧

الجزء الثالث ١٩٧٥- ١٩٨١ ---- **١٢٣**
الفصل السابع عشر: مفاوضات قناة بنما وجراهام جرين ---- ١٢٣

الفصل الثامن عشر: شاهنشاه إيران ---------- ١٣١
الفصل التاسع عشر: اعترافات رجل معذب ---------- ١٣٥
الفصل العشرون: سقوط الشاه ---------- ١٣٩
الفصل الحادي والعشرون: كولومبيا: حجر الزاوية للعبور لأمريكا اللاتينية ---------- ١٤٣
الفصل الثاني والعشرون: الجمهورية الأمريكية والإمبراطورية العالمية ---------- ١٤٧
الفصل الثالث والعشرون: السيرة الذاتية الخادعة ---------- ١٥٥
الفصل الرابع والعشرون: رئيس الإكوادور ومعارك البترول الكبرى ---------- ١٦٥
الفصل الخامس والعشرون: استقالتي ---------- ١٦٩

الجزء الرابع ١٩٨١ - الوقت الحاضر ---------- ١٧٥

الفصل السادس والعشرون: مصرع رئيس الإكوادور ---------- ١٧٥
الفصل السابع والعشرون: بنما: اغتيال رئيس آخر ---------- ١٨١
الفصل الثامن والعشرون: شركتي الخاصة للطاقة و إنرون و جورج بوش الأبن ---------- ١٨٥
الفصل التاسع والعشرون: حين قبلت الرشوة ---------- ١٩١
الفصل الثلاثون: الولايات المتحدة تغزو بنما ---------- ١٩٧
الفصل الحادي والثلاثون: فشل قراصنة الاقتصاد في العراق ---------- ٢٠٥
الفصل الثاني والثلاثون: ١١ سبتمبر وتأثيره عليّ بشكل شخصي ---------- ٢١٣
الفصل الثالث والثلاثون: صدام ينقذ فنزويلا ---------- ٢٢١
الفصل الرابع والثلاثون: زيارة جديدة للإكوادور ---------- ٢٢٧
الفصل الخامس والثلاثون: كشف النقاب ---------- ٢٣٥

خاتمة ---------- ٢٤٥

كلمة عن المؤلف ---------- ٢٥٣

هوامش الكتاب ---------- ٢٥٧

مقدمة الطبعة العربية

بقلم د. شريف دلاور

«جون بيركنز» خبير اقتصادي دولي جاءت اعترافاته في كتابه Confessions of an Economic Hit man، لتلقي الضوء على ممارسات نخبة رجال الأعمال والسياسة في الولايات المتحدة لبناء إمبراطورية عالمية تسيطر عليها «الكوربورقراطية Corporatocracy» أي حكم منظومة الشركات الكبرى الأمريكية.

الدور:

يحدد «بيركنز» دوره- مثل أقرانه من صفوة الخبراء في الشركات الاستشارية الأمريكية الكبرى - في استخدام المنظمات المالية الدولية لخلق ظروف تؤدي إلى خضوع الدول النامية لهيمنة النخبة الأمريكية التي تدير الحكومة والشركات والبنوك، فالخبير يقوم بإعداد الدراسات التي بناءاً عليها توافق المنظمات المالية على تقديم قروض للدول الناميه المستهدفه بغرض تطوير البنية الأساسية وبناء محطات توليد الكهرباء والطرق والموانئ والمطارات والمدن الصناعية، بشرط قيام المكاتب الهندسية وشركات المقاولات الأمريكية بتنفيذ هذه المشروعات. وفي حقيقة الأمر فإن الأموال بهذه الطريقة لا تغادر الولايات المتحدة حيث تتحول ببساطة من حسابات بنوك واشنطن إلى حسابات شركات في نيويورك أو هيوستن أو سان فرانسيسكو، ورغم أن هذه الأموال تعود بشكل فوري إلى أعضاء في الكوربورقراطية فإنه يبقى على الدولة المتلقية سداد أصل القرض والفوائد. أما المثير في اعترافات «بيركنز» فهو تأكيده بأن مقياس نجاح الخبير يتناسب طردياً مع حجم القرض بحيث يجبر المدين على التعثر بعد بضع سنوات! وعندئذ تفرض شروط الدائن التى تتنوع مثل الموافقة على تصويت ما في الأمم المتحدة أو السيطرة على موارد معينة في البلد المدين أو قبول تواجد عسكري به، وتبقى الدول النامية بعد ذلك كله مدينة بالأموال ولكن في ظل الهرم الرأسمالي التي تشكل أمريكا قمته حسب التلقين الذي يتلقاه الخبراء باعتباره واجباً وطنياً ومقدساً على حد قول «بيركنز».

الوسيلة:

يحدد «بيركنز» نماذج التنبؤ التي يستعين بها الخبير لدراسة تأثير استثمار مليارات الدولارات في بلد ما على النمو الاقتصادي المتوقع لسنوات قادمة ولتقويم المشروعات المقترحة، ويكشف الطابع المخادع للأرقام الجافة، فنمو الناتج الإجمالي القومي - على سبيل المثال - قد يكون نتيجة استفادة أقلية من المواطنين «النخبة» على حساب الأغلبية بحيث يزداد الثري ثراءً ويزداد الفقير فقراً. ورغم ذلك فإنه من الناحية الإحصائية البحتة يعتبر تقدماً اقتصادياً!

وفي هذا المقام يكشف «بيركنز» عن الجانب غير المرئي في خطة القروض والمشروعات، وهو تكوين مجموعة من العائلات الثرية ذات نفوذ اقتصادى وسياسى داخل الدولة المدينه تشكل إمتدادا للنخبة الأمريكية ليس بصفة التآمر، ولكن من خلال اعتناق نفس أفكار ومبادئ وأهداف النخبة الأمريكية، وبحيث ترتبط سعادة ورفاهية الأثرياء الجدد بالتبعية طويلة المدى للولايات المتحدة، رغم أن عبء القروض سيحرم الفقراء من الخدمات الاجتماعية لعقود قادمة، ويدلل «بيركنز» على ذلك بأن مديونية العالم الثالث وصلت إلى ٢,٥ تريليون دولار وأن خدمة هذه الديون بلغت 375 مليار دولار سنوياً في عام ٢٠٠٤، وهو رقم يفوق ما تنفقه كل دول العالم الثالث على الصحة والتعليم ويمثل ٢٠ ضعفاً لما تقدمه سنوياً الدول المتقدمة من مساعدات خارجية!

نموذج حي: الأكوادور

يعترف «بيركنز» بأنه وزملاءه توصلوا إلى دفع الأكوادور نحو الإفلاس، فخلال ثلاثة عقود ارتفع حد الفقر من ٥٠٪ إلى ٧٠٪ من السكان، وازدادت نسبة البطالة من ١٥٪ إلى ٧٠٪، وارتفع الدين العام من ٢٤٠ مليون دولار إلى ١٦ مليار دولار، وتخصص الأكوادور اليوم قرابة ٥٠٪ من ميزانيتها لسداد الديون! وأصبح الحل الوحيد أمام هذه الدولة لشراء ديونها هو بيع غاباتها إلى شركات البترول الأمريكية حيث يكشف «بيركنز» أن هذا الهدف كان السبب الرئيسي في التركيز على الأكوادور وإغراقها بالديون نظراً لكون مخزون غابات الأمازون من النفط يحتوي على احتياطي يعتقد أنه منافس للشرق الأوسط، واليوم فإن لكل مائة دولار من خام النفط يُستخرج من غابات الأكوادور تحصل الشركات الأمريكية على ٧٥ دولار منها مقابل ٢٥ دولار للإكوادور تذهب ٧٥٪ منها لسداد الديون الخارجية والمصروفات الحكومية وللدفاع، ويتبقى 2.5 دولار فقط للصحة والتعليم والبرامج الأخرى التي تستهدف دعم الفقراء!

غزو واغتيال: جواتيمالا وبنما

أنشئت شركة الفواكه المتحدة «يونايتد فروت» الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر، ونمت لتصبح من القوى المسيطرة على أمريكا الوسطى بما لها من مزارع كبرى في كولومبيا ونيكارجوا وكوستاريكا وجامايكا وسانت دومينجو وجواتيمالا وبنما. وفي الخمسينيات من القرن العشرين أنتخب «أربنز» رئيساً لجواتيمالا من خلال انتخابات حرة وديمقراطية تمت لأول مرة في هذا البلد وأعلن عن برنامج للإصلاح الزراعي يهدد مصالح شركة «يونايتد فروت» ويخلق سابقة خطيرة لها في المنطقة، وعليه قامت الشركة بحملة دعائية واسعة داخل الولايات المتحدة تركز على أن «أربنز» يعمل في إطار مؤامرة سوفيتية على أمريكا، وهكذا قامت الـ «سي. أي. إيه» في عام ١٩٥٤ بتدبير انقلاب على النظام المنتخب ديمقراطيا، وضرب الطيارون الأمريكيون العاصمة واستبدل «أربنز» بديكتاتور يميني متطرف هو الكولونيل «كارلوس أرماس» والذي ألغى على الفور الإصلاح الزراعي والضرائب على الاستثمار الأجنبي ونظام الاقتراع السري في الانتخابات، وأودع في السجون الآلاف

من المواطنين. وأما في «بنما» والتي حكمت لأكثر من نصف قرن بواسطة بعض العائلات الثرية ذات الصلات القوية بواشنطن، فإنها أيضاً نالت نصيبها من الغزو والاغتيال عندما تجرأ رئيسها «عمر توريخوس» على رفض الهيمنة الأمريكية والسير على درب «رولدوس» (الأستاذ الجامعي ورئيس الأكوادور الذي أراد فرض سيادة بلاده على مصادر النفط وطالة الاغتيال في حادث طائرة مدبر في ٢٤ مايو ١٩٨١) فنال نفس المصير في حادث طائرة أيضاً في ٣١ يوليو ١٩٨١ أي بعد شهرين فقط من موت «رولدوس»، وهكذا ينضم هؤلاء إلى قائمة طويلة من زعماء العالم الثالث مثل «مصدق» في إيران و «سلفادور اللندي» في تشيلي وغيرهم، ولكن غزو بنما، جاء بعد ذلك بسنوات وتحديداً في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩، وذلك بحجة القبض على «نورويجا» والذي ترأس بنما بعد «عمر توريخوس»، وكان «نورويجا» معروفاً بفساده وتجارته في المخدرات غير أن ذلك لم يكن مبرراً منطقياً لقيام أمريكا بغزو بنما الدولة الصغيرة التي لا يتعدى سكانها مليوني نسمة، فقامت بحرق أحياء من عاصمتها وقتلت الآلاف من الأطفال والمدنيين الأبرياء وشردوا سكانها، بينما كان بإمكان وكالة المخابرات الأمريكية بطرقها المعهودة اغتيال «نورويجا» في عقر داره، واستندت الولايات المتحدة في الغزو على مبدأ الرئيس «مونرو» الذي صدرعام ١٨٢٣ والذي يؤكد على حقوقها الخاصة في الأمريكتين والتي بمقتضاها يحق لها غزو أي بلد في أمريكا الوسطى والجنوبية، تعارض سياسات الولايات المتحدة. وفي النصف الثاني من القرن العشرين استغلت أمريكا التهديد الشيوعي وجعلته ذريعة لتطبيق هذا المبدأ على بقية دول العالم مثل فيتنام وغيرها!.

العراق ينقذ فنزويلا:

يقول «بيركنز» أن العراق ليس فقط هو النفط ولكن أيضاً المياه والموقع الاستراتيجي والسوق الواسعة للتكنولوجيا الأمريكية ولخبرتها الهندسية، ولقد بات واضحاً منذ عام ١٩٨٩ للنخبة الأمريكية التي ساندت صدام حسين في حربه ضد إيران أنه لن يسير في السيناريو الاقتصادي المرسوم له، وأما بالنسبة لفنزويلا فهي رابع مصدر للبترول في العالم وثالث مورد للولايات المتحدة، ولقد تأزمت الأمور في البلدين بالنسبة لأمريكا في نفس الوقت عندما قام «شافيز» بفرض سيطرة بلاده على البترول في ديسمبر ٢٠٠٢، وحاولت إدارة الرئيس بوش قلب «شافيز» إلا أنه عاد إلى الحكم بعد أقل من ٧٢ ساعة مستنداً إلى الجيش الذي وقف بجانب الشعب بخلاف «مصدق» في إيران، ولم تتمكن أمريكا من تكرار سيناريو إيران ١٩٥٣ في فنزويلا ٢٠٠٣، وجاء الغزو الأمريكي للعراق لينقذ فنزويلا حيث لم يكن بإمكان الإدارة الأمريكية شن الحرب على جبهات كلاً من أفغانستان والعراق وفنزويلا في نفس التوقيت.

خداع اللغة ولعبة الدولار:

يدعى «بيركنز» أنه والخبراء الاقتصاديون قاموا بتطويع اللغة لتغليف إستراتيجيتهم في النهب الاقتصادي، وذلك باستخدام مفاهيم مثل «الحكم الرشيد وتحرير التجارة وحقوق المستهلك»،

وبحيث لا تصبح السياسات الاقتصادية جيدة إلا من خلال منظور الشركات الكبرى، وأما الدول التي تقتنع بهذه المفاهيم فهي مطالبة بخصخصة الصحة والتعليم وخدمات المياه والكهرباء أي أن تبيعها للشركات الكبرى وهي مضطرة بعد ذلك إلى إلغاء الدعم وجميع القيود التجارية التي تحمي الأعمال الوطنية، بينما عليها القبول باستمرار أمريكا وشركائها من الدول الصناعية الكبرى في تقديم الدعم لقطاعات أعمالها وفرض القيود لحماية صناعاتها!.

يرى «بيركنز» في النهاية أن هذه الإمبراطورية العالمية تعتمد على كون الدولار يلعب دور العملة القياسية الدولية، فالولايات المتحدة هي التي يحق لها طبع الدولار وبالتالي يمكنها تقديم القروض بهذه العملة مع إدراكها الكامل أن معظم الدول النامية لن تتمكن من سداد الديون، وحسب تفسير «بيركنز» فإن النخبة الأمريكية لا تريد بالفعل قيام الدول بالسداد، لأن ذلك هو السبيل إلى تحقيق أهدافها بعد ذلك من خلال مفاوضات سياسية واقتصادية وعسكرية، ويفترض «بيركنز» أن حرية طبع النقد الأمريكي دون أي غطاء هي التي تعطي لإستراتيجية النهب الاقتصادي قوتها، لأنها تعني الاستمرار في تقديم قروض بالدولار لن يتم سدادها!

الكربورقراطية: مزيد من التوضيح

يمكن تقسيم اعترافات «جون بيركنز» في كتابه إلى جزأين من حيث المضمون: الجزء الأول ويتناول تجربة «بيركنز» الشخصية في شركة MAIN والتي امتدت حتى عام ١٩٨٠، ويعتمد هذا الجزء على وقائع وأحداث فعلية عاشها المؤلف. وأما الجزء الثاني فيعتمد بدرجة أكبر على تحليلات وآراء «بيركنز» والتي تعتبر تفسيراً شخصياً في وصف أحداث ووقائع لم يكن هو طرفاً فيها، وفي كلتا الحالتين فإن المؤلف لم يوضح أصول ومفاهيم الكربورقراطية وعلاقتها بالشركة الأمريكية Corporate America وأنه لمن المفيد في هذا المقام وبعد العرض السابق للكتاب أن أتناول هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً لعله يُعين القارئ على الإلمام بشكل أفضل بمحتوى الكتاب الذي هو بين يديه.

يطلق مجازاً تعبير «الشركة الأمريكية Corporate America» على المنظمة المشتركة للشركات الأمريكية الكبرى والتي تشكل عصب اقتصاد الولايات المتحدة وقاعدتها الرئيسية لبناء مجتمع الرفاهة حسب المفاهيم التي أصلتها النخبة في وجدان الشعب الأمريكي على امتداد قرنين من الزمان مما دفع يوماً رئيس أكبر شركة لإنتاج السيارات إلى الجهر بالقول بأن «ما هو في صالح جنرال موتور فهو في صالح أمريكا» ويصعب الفصل بين أهداف هذه المنظومة ومجريات الأمور في الولايات المتحدة حيث بسطت المؤسسة الاقتصادية الأمريكية نفوذها على باقي المؤسسات الأخرى السياسية والعسكرية والمخابراتية والإعلامية، والتاريخ الحديث شاهد على مدى تعبير سياسات الولايات المتحدة عن مصالح أولئك الذين يتحكمون في الدولة، فأحداث إيران في الخمسينيات عند تولي «محمد مصدق» رئاسة الوزارة والانقلاب ضد سلفادور الليندي في السبعينات في تشيلي

وأنظمة الحكم الديكتاتورية في جمهورية الموز، وأخيراً محاولة قلب نظام حكم «شافيز» في فنزويلا، لهي دلالات قوية تمر بسرعة بذاكرة كل متابع عادي للأحداث العالمية، فالمصالح الخاصة لهذه الشركات هي بمثابة المصلحة العامة لأمريكا، مما جعل العمل السياسي ينحسر في التفاعل المستمر مع مجموعات المصالح الاقتصادية التي تنافس للسيطرة على الدولة، وتحول النظام السياسي الأمريكي إلى نظام للحزب الواحد ينقسم إلى جناحين «الجمهوري» و «الديمقراطي» يسيطر على كل منهما مجموعات متغيرة من قطاع الأعمال ويشتركان في التوجهات الرئيسية للأيديولوجيا الأمريكية، وأهمها شرط إسعاد وإرضاء من «يملكون البلد» (المستثمرين) حيث إنه دون تحقق ذلك سينال البؤس من باقي أفراد الشعب!وعليه فإن الخطر كل الخطر يكمن - بالنسبة للنظام الأمريكي القائم - في التهديد المتمثل في بروز بدائل أخرى من النماذج الاجتماعية لا تتمشى مع أسس هذا الفكر، وبالتالي رأت الحكومات الأمريكية المتتالية في ظهورهذه البدائل ذريعة تبرر استخدام سياسات الردع للدفاع عن النفس بما في ذلك التدخل العسكري، فمن خلال الإطار المفهومي الذى ترسخ والمحترم من الجميع، فإن أي اعتداء يبرر بسهولة للشعب الأمريكي على أنه دفاع عن النفس، واختلاف العالم مع سياسة الولايات المتحدة يعني ببساطة أن العالم هو المخطئ!

ولقد سمح تركيز سلطة اتخاذ القرار في أيدي القطاع الخاص - بالنسبة للدوائر المحورية للحياة الأمريكية - من تغيير مسار أي تحد رئيسي للامتيازات القائمة والقضاء عليه قبل أن يأخذ شكلاً أكثر قوة. واستخدمت آليات السوق لتوجيه وضبط الأفكار والمشاعر العامة بحيث إقتصر دور رجل الشارع على كونه مستهلكاً ومتفرجاً وليس مشاركاً، وحيث إن صوت الشعب يجب أن يسمع في المجتمعات الديمقراطية - وذلك بخلاف النظم الشمولية التي لا يهمها سوى طاعة المواطنين بصرف النظر عما يفكرون فيه - فلقد تمكن أصحاب المصالح الأمريكية من تجاوز هذه الإشكالية من خلال غسيل مخ مستمر يصبح فيه حديث المواطن العادي متمشياً تماماً مع مفاهيم النخبة الاقتصادية والسياسة، وهو ما عبّر عنه Edwards Barays بعملية «هندسة الموافقة The engineering of consent» فعمليات السيطرة على العقل العام الأمريكي تتم بشكل مستمر ومتكرر وتصل إلى ذروتها في فترات الأزمة بحيث يساق الشعب بشكل دائم إلى إدراك بأن الحرب لم تنته وبأن بلاده تحارب من أجل قضية نبيلة، ولا غرابة إذن أن يستخدم الرئيس الأسبق «ريجان» تعبير «إمبراطورية الشر» والرئيس «بوش» تعبير «محور الشر» للتأثير على المواطن العادي بألفاظ ذات مسحة دينية، وكما يساهم شركاء النخبة من المثقفين وقادة الرأي والفكر في تعبئة الرأي العام بجرعات منتظمة من البلاغة تتسم بالمغالاة دائما للحيلولة دون تحول أي فكر مستقل إلى فعل سياسي يهدد مبادئ النخبة المسيطرة، ويتطلب ذلك بالضرورة تركيزاً عالياً للملكية في مجال الإعلام «الميديا»، وكما أن الذين يتبوءون إدارة المؤسسات الإعلامية أو يكتسبون مكانتهم بصفتهم معلقين أو صحفيين ينتمون بحكم الوضع الاجتماعي والمالي لنفس النخبة المحظوظة ويشاركونها الامتيازات والتطلعات، ويعبرون بالتالي عن مصالح الطبقة التي ينتمون (أو سينتمون) إليها دون

حاجةً إلى توجيه أو وصاية فيما يقولون أو يكتبون، وهكذا يخدم نموذج الدعاية في الميديا أغراض الشركة الأمريكية والدولة، ويتحدد في تقرير وتحليل الأمور بشكل يساند المزايا القائمة ويحد من الحوار والمناقشة حول المفاهيم الأساسية للنخبة.

أما السياسة الأمريكية على المستوى الدولي فتندرج تحت مبدأ «الاحتواء Containment»، ويرى «Noam Chomsky» أن هذه السياسة الخارجية هي الوجه المقابل للسياسة الداخلية في صناعة الموافقة، وأن السياستين متكاملتان ومتشابكتان حيث يلزم تعبئة المواطنين بالداخل لدفع فاتورة سياسة الاحتواء الخارجية، وكما أن كل الأدلة تشير منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن الهدف الرئيسي لسياسة الاحتواء هو إعطاء الطابع الدفاعي (إذا كان أعداء الديمقراطية ليسوا من الشيوعيين فهم من الإرهابيين!)، والغطاء الشرعي لمشروع أمريكا في إدارة العالم وبناء نظام عالمي تسيطر عليه الولايات المتحدة ويتم من خلاله نمو وازدهار الأعمال الأمريكية وتشكيل منظومة عالمية تتشكل من النخبة الحاكمة في جميع بلدان العالم تؤدي مكوناتها المختلفة مهاماً محددة لصالح «الشركة الأمريكية» سواء كمراكز تصنيع أو كأسواق استهلاك أو كمصادر للطاقة والمواد الخام.

ولقد هللت أبواق الدعاية الإعلامية والفكرية لانتصار النموذج الرأسمالي الأمريكي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي وذهبت إلى تمجيد هذا النموذج باعتباره الأوحد والأخير في تاريخ البشرية القادر على تحقيق رفاهة الإنسان (نهاية التاريخ: لفوكوياما)! فالرأسمالية اليابانية تتعثر نتيجة تدخل الدولة في توجيه المسار الاقتصادي، ونموذج دول جنوب شرق آسيا واجه أزمة ١٩٩٧ بسبب عدم صلاحية الحكومة « bad Governance » ولأسباب أخرى لم تذكر عندما كانت نفس آلة الدعاية تتحدث عن المعجزة الآسيوية، والنمور الآسيوية، كما أن النموذج الرأسمالي الأوروبي غير قادر على المنافسة والابتكار نتيجة إتباعه سياسات الضمان الاجتماعي وحماية حقوق القوى العاملة! ولقد تناسي المهللون للنظام الاقتصادي الأمريكي تدخل الدولة المستمر لمساندة قطاع الأعمال وخاصة منظومة الشركات الكبرى منذ أزمة الكساد الأعظم عام ١٩٢٩ وحتى تاريخه، ولقد نجحت الولايات المتحدة في تحقيق أعلى مستوى تاريخي من السيطرة السياسية والاقتصادية عندما كان معظم دول العالم المتقدم تحت الأنقاض بعد الحرب العالمية الثانية، وأعطت الأولوية المطلقة لاحتواء ألمانيا واليابان داخل نظام عالمي تتحكم فيه قطاعات مالية وصناعية مرتبطة مباشرة بمصالح «الشركة الأمريكية Corporate America» وكما فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأمريكي في أوروبا الغربية من خلال مشروع مارشال، وفي عام ١٩٧١ وعند ظهور بوادر تنافسية من أوروبا واليابان، أعلن الرئيس نيكسون عن السياسة الأمريكية الجديدة وذلك بحل النظام الاقتصادي العالمي القائم (نظام بريتون وودر) الذي أسس عقب الحرب العالمية الثانية والذي لعبت فيه الولايات المتحدة دور «المصرف العالمي» ولعب «الدولار» دور العملة العالمية الوحيدة والتي يتم تحويلها بسعر ثابت ٣٥ دولاراً لأونصة الذهب، ولقد كان رد نيكسون على اهتزاز الهيمنة الاقتصادية الأمريكية قاطعاً: «عندما تخسر عليك أن تغير من قواعد اللعبة» وقام نيكسون برفع غطاء الذهب

للدولار وأدي هذا التحلل من القواعد السابقة إلى نمو عشوائي للاقتصاد الدولي، والي تحقيق ميزة هائلة للمنظومة المالية والصناعية الأمريكية للتحرك عبر العالم دون أية قيود، وتوسعت أسواق المال العالمية نتيجة لذلك، وأيضاً نتيجة للتدفق الهائل للبترودولارات بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٤ ولبدايات ثورة الاتصالات والمعلومات التي يسرت سرعة انتقال الأموال، ولجأت المصارف العالمية المرتبطة بالمصالح الأمريكية إلى تشجيع اقتراض الدول مما أدى إلى أزمة القروض الدولية للعالم الثالث كما هو معروف، ولقد ساهم ارتفاع سعر النفط - والذي صاحبه أيضاً ارتفاع أسعار الفحم الأمريكي واليورانيوم والمنتجات الزراعية الأمريكية - في تحقيق أرباح طائلة للشركات الأمريكية والإنجليزية العاملة في مجال الطاقة وفي توجيه استثماراتها لاستخراج البترول من مناطق ألاسكا وبحر الشمال عالية التكلفة، وتمكنت الإدارة الأمريكية من التغلب على العجز الناجم عن فاتورة النفط المستورد عن طريق صادرات غير مسبوقة في مجال توريد السلاح للشرق الأوسط وبناء المشروعات العملاقة غير الإنتاجية في الخليج العربي بواسطة الشركات الأمريكية.

إن الأمثلة عديدة لهذا التشابك الأخطبوطي بين الإدارة الأمريكية والشركات الكبرى: من برنامج «الغذاء للسلام Food for peace» والذي حدد السناتور «هيوبرت هامفري» في ذلك الوقت أهدافه بدعم الشركات الزراعية الأمريكية من جهة وترسيخ اعتماد الآخرين على الغذاء الأمريكي من جهة أخرى، ومروراً بخطط ريجان لإنقاذ شركة كرايسلر للسيارات وبنك كونتنتال الليني وتعويض المؤسسات المالية التي تضررت من فضيحة توظيف الأموال في أواخر الثمانينيات «S, L Scandal» وكل ذلك من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين! وكما قام الرئيس بوش الأب - عند نهاية الحرب الباردة - بإنشاء ما يسمى «Center for defenes trade» لترويج بيع السلاح حول العالم، ونجح المركز في رفع مبيعات الشركات الأمريكية من السلاح من ١٢ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى قرابة ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩١!

وتسعى الإدارة الأمريكية إلى تقسيم العالم إلى مناطق اقتصادية نوعية تخدم كل منها على حده أغراض الشركات الأمريكية (فنزويلا والمكسيك والخليج للنفط، أمريكا الوسطى والكاريبي للعمالة الرخيصة وتجميع المنتجات، الصين للاستهلاك ...)، وكما سعت من خلال مجموعة السبعة (ثمانية حاليا) دول الصناعية الكبرى وصندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية إلى إنشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر أعطيت فيها للنخب السياسية ورجال الأعمال وقادة الرأي في العالم النامي حق المشاركة فيها والاستفادة منها بشرط الدفاع عن الليبرالية بالمفهوم الأمريكي، وطلب من أكثر من مائة دولة من العالم الثالث فتح أسواقها أمام الشركات متعددة الجنسيات والابتعاد عن السياسات المساندة للقطاع الاقتصادي الوطني تحت شعار «حرية التجارة» والذي كانت له آثار مدمرة على اقتصاديات الدول في أمريكا اللاتينية وهروب الأموال من روسيا والتي قدرت ما بين ١٤ إلى ١٩ مليار دولار في عام ١٩٩١ وحده. وعلى ازدياد حالات الفقر والاضطراب الاجتماعي في كل الدول التي أخذت بمبادئ اليمين المتطرف في فتح أسواق المال دون

قيود وبمبادئ الأصولية الاقتصادية «دعه يفعل - دعه يمر» والملفت للنظر أن الإدارة الأمريكية التي تطالب بسياسات للتجارة الحرة لم تطبق هي نفسها أيٌّ من هذه السياسات في جميع مراحل التطور الاقتصادية الأمريكية، وكما أن كل حلفائها في الغرب والشرق لم يتبعوا أيٌّ من هذه التوجهات في تحقيق تقدمهم ونمو اقتصادهم، والغريب أن تقرير الأمم المتحدة الأخير - والذي يتناول تجربة ٨٠ دولة انتقلت إلى الديمقراطية - أثار العديد من التساؤلات والتعليقات حول عدم رضا الشعوب عن هذا التحول وكأن العيب هو في التطبيق الديمقراطي! بينما لم يذكر السبب الرئيسي للفشل ألا وهو السياسات الاقتصادية الليبرالية التي صاحبت التحول الديمقراطي في هذه الدول.

إن ما يريده النظام الأمريكي في حقيقة الأمر ليس هو التجارة الحرة؛ بل هو احتكار المستقبل لصالح منظمة «الشركة الأمريكية» في حرية دخول الأسواق واستغلال الموارد واحتكار التكنولوجيا والاستثمار والإنتاج العالمي، فهي تطالب لشركاتها بحقوق الملكية في مجال الدواء والزراعة (البذور، المبيدات ... الخ) والتي سيدفع ثمنها الفقراء في الدول النامية متجاهلة الأرباح التي تحققها شركاتها من خلال الحصول «مجاناً» على أسرار أدوية الأعشاب وطرق العلاج الطبيعية الأخرى التي تراكمت خبراتها لدى العالم النامي عبر مئات السنين، متناسية أن الدول المتقدمة لم تطبق نظم براءة الاختراع في مجال الدواء إلا حديثاً (إيطاليا في عام ١٩٨٢ واليابان في عام ١٩٧٦ وألمانيا في عام ١٩٦٦) بل إن الولايات المتحدة نفسها رفضت في القرن التاسع عشر دعاوي حقوق الملكية بحجة أنها ستعوق التطور الاقتصادي!.

ولا يقتصر ارتباط الدولة في أمريكا مع الشركات الكبرى على الجانب الاقتصادي، فهناك الجانب السياسي المرئي وغير المرئي، مثل تبادل أفراد النخبة المراكز العليا (ماكنمارا وشولترز وتشيني وغيرهما) في الدولة والشركات، ومثل مساندة الديكتاتوريات (سوهارتو - بارك - بنيوشيه - موبوتو ...) التي ارتبطت مصالحها بالشركات الأمريكية الكبرى، وعندما قضت الديكتاتورية في جنوب كوريا على الحركة الديمقراطية في عام ١٩٨٠ بادر الرئيس كارتر - بعد أيام معدودة - بإيفاد رئيس بنك التصدير والاستيراد الأمريكي إلى سول لطمأنة العسكر على المساندة الاقتصادية الأمريكية وصرف ٦٠٠ مليون دولار كقرض عاجل! هذا علاوة على التصدي المستمر لكل الأنظمة الوطنية التي يتعارض توجهها مع مبادئ الليبرالية للنخبة الأمريكية سالفة الذكر

مقدمة المؤلف

قراصنة الاقتصاد «Economic Hit men» أو اختصارا الـ EHM هم خبراء محترفون ذوو أجور مرتفعة، مهمتهم هى أن يسلبوا ملايين الدولارات بالغش والخداع من دول عديدة في سائر أنحاء العالم. يحولون المال من البنك الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية (USAID) وغيرها من مؤسسات «المساعدة» الدولية، ليصبوه في خزائن الشركات الكبرى، وجيوب حفنة من العائلات الثرية التي تسيطر على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية. وسائلهم لتحقيق ذلك تشمل اصطناع التقارير المالية، وتـزوير الانتخابات، والرشوة، والابتـزاز، والجنس، والقتل. يلعبون لعبة قديمة قدم عهد الإمبراطوريات لكنها تأخذ أبعادا جديدة ومخيفة في هذا الزمن... زمن العولمة.

كان ينبغي أن أدرك أني قرصان اقتصاد (E H M).

كتبت هذا الكلام عام ١٩٨٢، كبداية لمشروع كتاب كان عنوانه «ضمير قرصان اقتصادى»، كرّسته لتكريم رئيسي دولتين في أمريكا اللاتينية، هما خايمى رولدوس Jaime Roldos رئيس الإكوادور، وعمر توريخوس Omar Torrijos رئيس بنما. كانا من زبائني وكنت أحترمهما وأرى بينهما تقارباً وتشابهاً في الطباع. وقد لقيا حتفيهما في حادثين مروعين، وكانا مدبرين. فقد اغتيلا بسبب معارضتهما لتلك الشبكة الجهنمية من الشركات العملاقة والحكومات والبنوك التي تسعى لبناء إمبراطورية عالمية. وعندما فشلنا نحن قراصنة الاقتصاد في استمالة رولدوس وتوريخوس، تدخل فريق آخر من القراصنة، وهم ثعالب المخابرات المركزية الأمريكية CIA المعتمدين لديها، والذين كانوا دائما خلفنا، واستطاعوا تنفيذ المهمة.

أقنعني البعض أكثر من مرة بالتوقف عن كتابة هذا الكتاب، فقد شرعت فيه أربع مرات خلال العشرين سنة الماضية ، وفى كل مرة كان قراري يتأثر بأحداث العالم الجارية: الاجتياح الأمريكي لبنما عام ١٩٨٩، حرب الخليج الأولى، الصومال، ظهور أسامة بن لادن.

ومع ذلك، كان التهديد أو الرشوة هو ما يوقفني عن الكتابة كل مرة.

وفى عام ٢٠٠٣ قرأ رئيس دار نشر تمتلكها شركة عالمية كبيرة مسودة ما أصبح الآن «أعترفات قرصان اقتصادى»، ووصفها بأنها قصة مشوقة جديرة بأن تروى، ثم ابتسم ابتسامة حزينة وهو يهز رأسه، وقال لي إن رجال الإدارة العليا في شركته لن يسمحوا بها، لذلك فهو لا يستطيع أن يغامر بنشرها، ولكنه نصحني بأن أحولها إلى «عمل روائي» وبذلك - على حسب قوله - نستطيع تسويقها كعمل من طراز كتابات «جان لوكاريه أو جراهام جرين».

لكن هذا لم يكن خيالا روائيا، إنما هو قصة حياتي الحقيقية. وفيما بعد ساعدني ناشرٌ أكثر جرأة

على أن أروي حكايتي، ناشر لا يحكمه احتكار عالمي. ووافق على أن ينشرها.

هذه القصة يجب أن تروى، فنحن نعيش في زمن أزمات رهيبة، وفرص هائلة. وقصة هذا القرصان الاقتصادي بالذات، تروي كيف وصلنا إلى ما نحن عليه، ولماذا نواجه حاليا أزمات يصعب تخطيها ؟

هذه القصة يجب أن تروى لأننا من خلال إدراك أخطاء الماضي نستطيع استثمار فرص المستقبل بشكل أفضل. هذه القصة يجب أن تروى بسبب أحداث ١١ سبتمبر، كذلك حرب العراق الثانية، لأنه بالإضافة إلى الثلاثة آلاف شخص الذين ماتوا في ١١سبتمبر ٢٠٠١ على يد الإرهاب - هناك أربعة وعشرون ألفا ماتوا من المجاعات وتبعاتها. في الحقيقة هناك أربعة وعشرون ألفا يموتون كل يوم لأنهم لا يجدون من الطعام ما يسد رمقهم[1]. والأهم من هذا كله فإن هذه القصة يجب أن تروى، لأنه في هذا الوقت بالذات، ولأول مرة في التاريخ، هنالك أمة وحيدة لديها القدرة، والمال، والقوة لتغير كل هذا. إنها الأمة التي ولدت فيها، والأمة التي خدمت باسمها كقرصان اقتصاد. إنها الولايات المتحدة الأمريكية.

ما الذي جعلني أخيرا أتجاهل التهديدات والرشاوى؟

الإجابة المختصرة: هي أن ابنتي جيسيكا تخرجت من الجامعة وخرجت إلى العالم وعندما سألتها مؤخرا عن رأيها في نشر هذا الكتاب، وأطلعتها على مخاوفي، قالت لي: «لا تخف، لو أنهم استطاعوا النيل منك فإنني سأكمل الطريق من حيث وصلت، فنحن بحاجة للقيام بهذا العمل من أجل الأحفاد الذين آمل أن أنجبهم لك». كانت هذه هي الإجابة المختصرة.

أما الإجابة التفصيلية: فتعود إلى انتمائي لهذا البلد الذي نشأت فيه، وإلى حبي للمبادئ التي عبر عنها آباؤنا المؤسسون، وإلى ارتباطي العميق بالجمهورية الأمريكية التي تعد الجميع، في كل مكان، اليوم، بالحياة والحرية و السعادة، وتعود أيضا لتصميمي بعد ١١ سبتمبر على ألا أقف مكتوف اليدين، بينما هؤلاء القراصنة يحولون هذه الجمهورية إلى إمبراطورية تحكم الكرة الأرضية.

هذا هو الهيكل العام لقصتي ، أما التفاصيل فسيأتي ذكرها في الفصول التالية.

إنها قصة حقيقية، عشت كل دقائقها: المناظر، الناس، الأحاديث، والمشاعر التي أصفها. جميعها جزء من حياتي. إنها قصتي الشخصية، ومع ذلك فقد حدثت ضمن سياق أحداث العالم الكبير الذي شكل تاريخنا، ووصل بنا إلى ما نحن عليه اليوم، وكوَّن أساس مستقبل أطفالنا، لقد بذلت كل جهدي كي أقدم هذه التجارب وهؤلاء البشر وهذه المحادثات بشكل دقيق. وعندما أناقش أحداثا تاريخية، أو أعيد كتابة محادثاتي مع أشخاص آخرين، أستعين في ذلك بأدوات كثيرة، منها الوثائق المنشورة، والسجلات والمذكرات الشخصية، والذكريات، سواء ذكرياتي أو ذكريات غيري ممن أسهموا في صنعها، والمسودات الخمسة التي كتبتها من قبل، ووقائع وأحداث تاريخية لمؤلفين آخرين، وأكثرها أهمية، تلك المنشورة حديثا، والتي تكشف عن معلومات، إما أنها كانت سرية في

السابق، أو غير متاحة. والمراجع المذكورة في الهوامش تسمح للقراء المهتمين بمتابعة هذه الموضوعات باستفاضة أكثر.

وقد سألني الناشر عما إذا كنا بالفعل نشير لأنفسنا بقراصنة الاقتصاد. فأكدت له ذلك، ولو أن الإشارة كانت بالأحرف الأولى EHM. في الواقع في ذلك اليوم من عام ١٩٧١ عندما بدأت العمل مع معلمتي كلودين، قالت لي: «مهمتي أن أشكلك لتكون قرصان اقتصاد. وهذا الأمر ينبغي ألا يعرفه أي شخص حتى زوجتك». ثم تحدثت بلهجة جادة وقالت: «وبمجرد أن تدخل هذا المجال فقد دخلت إلى الأبد». وبعد ذلك نادرا ما استخدمت اسمي كاملا بل كانت تستخدم الأحرف الأولى EHM.

كان دور كلودين مثالا مذهلا لما تنطوي عليه هذه المهنة من مناورات، كانت جميلة وذكية ومؤثرة بدرجة كبيرة، وقد أدركت نقاط ضعفي واستغلتها إلى أقصى الحدود. والطريقة التي كانت تمارس بها وظيفتها تدل على مدى المراوغة التي يتمتع بها العاملون داخل هذا النظام.

وصفت لى كلودين ما عليّ فعله دون مواربة. قالت لى إن مهمتي هي: «تشجيع زعماء العالم ليصبحوا جزءا من شبكة اتصالات واسعة تروج لمصالح الولايات المتحدة التجارية. وفى النهاية يقع هؤلاء القادة في شراك شبكة من الديون لنضمن خضوعهم لنا. وهكذا نستطيع الاعتماد عليهم كلما رغبنا في إشباع رغباتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية. وفي المقابل يعضدون مكانتهم السياسية بإنشاء محطات توليد كهرباء، ومنشآت صناعية، ومطارات لمواطنيهم. وهكذا يغدو أصحاب شركات الإنشاءات الهندسية الأمريكية في ثراء فاحش».

والآن نرى نتائج هذا النظام تسري وتنتشر. فإن كبار الإداريين في أكثر شركاتنا احتراما يسخرون العمال بأجور العبيد، ويجعلونهم يعملون تحت ظروف غير إنسانية في ورش العبودية في آسيا. وتضخ شركات البترول السموم في أنهار الغابات الاستوائية، فتقتل الناس، والحيوانات، والزروع، وترتكب جرائم إبادة البشر في أراضى الحضارات القديمة. وأما الصناعات الدوائية فإنها تمتنع عن تقديم ما يتوجب عليها من الأدوية في هذه البقاع والتي قد تنقذ حياة ملايين الأفارقة المصابين بمرض الإيدز. وحتى في بلادنا الغنية الولايات المتحدة هنالك اثنا عشر مليون عائلة لا تعرف كيف تدبر وجبتها التالية[٢].

لقد تولدت من رحم هذا النظام احتكارات هائلة في صناعة الطاقة مثل شركة إنرون «Enron»، وفى صناعة المحاسبة مثل شركة أندرسون «Andersen».

إن نسبة دخل خُمس سكان العالم في البلاد الأكثر غنى إلى دخل خمس السكان في البلاد الأشد فقرا كانت (١: ٣٠) في عام ١٩٦٠، وأصبحت هذه النسبة (١: ٧٤) في عام ١٩٩٥[٣].

تنفق الولايات المتحدة أكثر من ٨٧ مليار دولار لتقود حربا في العراق، بينما تقدِّر الأمم المتحدة أنه بأقل من نصف هذا المبلغ يمكننا تأمين المياه النظيفة، والتغذية الكافية، والخدمات

الصحية، والتعليم الأساسي لكل إنسان على وجه الأرض[1].

ثم نتساءل لماذا يهاجمنا الإرهابيون؟

قد يعزو بعضنا مشكلاتنا الراهنة إلى مؤامرة منظمة، أتمنى لو كان الأمر بهذه البساطة. حيث يمكن العثور على أفراد هذه المؤامرة وتقديمهم للعدالة.

على أية حال فإن هذا النظام يحمل بداخله عوامل انفجار أكثر خطورة من فكرة المؤامرة الخارجية. فهو ليس فقط مدفوعا بقوة مجموعة صغيرة من الرجال، بل أيضا من خلال خلق افكار زائفه وإضفاء القداسه عليها بمفهوم راسخ ويقيني كأنه إنجيل، وهو أن النمو الاقتصادي يفيد البشرية عامة، وأنه كلما زاد هذا النمو، ازداد انتفاع البشرية، ويترتب علي هذا تبعات منها، أن النخبه الحاكمه وأولئك الذين يجيدون اللعب في لهيب عملية التنمية الاقتصادية لهم المجد والمكافآت والثروة، وأما أولئك الذين ولدوا مهمشين فينبغي استغلالهم كعبيد .

وبالطبع هذا مفهوم خاطئ، فنحن نعلم أنه في بلاد كثيرة هناك قلة ضئيلة من الشعب هي التي تستفيد من النمو الاقتصادي، بينما ينتج هذا النمو ظروفا أكثر بؤسا للأغلبية.

ويتم تعزيز هذه النتيجة بترسيخ الاعتقاد أن قيادات الصناعة الذين يديرون هذا النظام يجب أن يتمتعوا بأوضاع متميزة، وهذا الاعتقاد يشكل أساسا لكثير من مشاكلنا الحالية، وقد يكون سببا في ازدهار نظريات المؤامرة، لأنه عندما يكافأ الرجال والنساء على الطمع والنهم، يصبح النهم باعثا خطيرا على الفساد.

فعندما تصل فكرة النهم لاستنفاد ثروات الأرض إلى مكانة تكاد تقترب من القداسة، عندما نعلِّم أولادنا أن يقتدوا بأناس يعيشون حياة غير متوازنة، عندما نضع الأغلبية الساحقة من الشعب في موضع التابع الذليل لأقلية من الصفوة، فإننا نبحث عن المتاعب وسوف نحصل عليها.

ومن ناحية الكوربوقراطية «corporatocracy» التي هي منظومة الشركات والبنوك والحكومات مجتمعة، والتي تسعى لترسيخ فكر الإمبراطورية العالمية - فإنها تستخدم كل قوتها المالية والسياسية لتتأكد أن مؤسساتها من المدارس وقطاع الأعمال والإعلام تساند هذا المفهوم الزائف، وتوابعه. فقد أوصلونا إلى نقطة أصبحت فيها ثقافتنا العالمية آلة متوحشة تتطلب كميات متصاعدة من الوقود والصيانة، إلى حد أنها في النهاية ستستهلك كل ما تقع عليه العين، ولا يتبقى أمامها إلا التهام نفسها.

لايكون اعضاء الكوربوقراطية «corporatocracy» مؤامرة أو اتفاقا جنائيا ولكنهم يتبنون بعض القيم والأهداف المشتركة، وأهم وظيفة لهم هي الإبقاء على هذا النظام، وتوسيعه وتقويته. وأن يقدم لنا نسق حياة صانعي هذا النظام (عدتهم، عتادهم، قصورهم، يخوتهم، وطائراتهم الخاصة) كنموذج يحتذى لنسعى جميعا لأن نستهلك، ونستهلك، ونستهلك.

وتستغل هذه المجموعة كل فرصة لتقنعنا أن الأستهلاك هو واجبنا الحضاري، وأن نهب ثروات الأرض في صالح الاقتصاد، وبالتالي يخدم مصالحنا العليا. إن أناسا مثلي يتقاضون مرتبات